قرطاس

▪ أحمد عبد الحسين

دروع النسـيان

في الديمقراطيات المشكوك بها لا تعمد القوى السياسية المتنفذة إلى فرض سيطرتها بطرق ديكتاتورية مفضوحة، لا تلجأ إلى اعتقالات تملأ بها السجون أو إقامة حفلات إعدام جماعية كما كان يفعل صدام ورهطه، بل تحافظ على هيئة الديمقراطية وشكلها وشعاراتها مغلفة بها جوهراً تسلطياً ممثلاً بفرد أو حزب أو دين أو طائفة.

بعض الحكومات "الديمقراطية جداً" ليست في الحقيقة سوى مافيات فساد كبرى برؤوس عدّة، لا يشغلها سوى مراكمة المال المستجلب لمزيد من المال والسطوة والنفوذ، للقوّة التي لا موضوع لها سوى القوّة، وهي تدرك أن غلاف الديمقراطية والشفافية وشعارات حقوق الإنسان سيتكفل به أناس مستعدّون لتلميع وجه وقفا المتسلّط، الحاكم الذي هو ليس سوى زعيم مافيا بلباس سياسيّ.

مَن قرأ "روبيرتو سافيانو" الكاتب الإيطالي الشابّ الذي فضح هذا المسخ السياسيّ - المافيوي، وقرأ ما لقيه من نفي وتهديد ليس من قبل جلاوزة "الديكتاتور الديمقراطي" فحسب، بل من زملاء له مثقفين وصحفيين، يدرك مقدار الرعب الذي الخفيّ الذي تشيعه السلطات في نفوس المثقفين، بل مقدار الهلع الذي يوحون به لأنفسهم، وربما مقدار استعداد جمهرة كبرى من المشتغلين بالثقافة ليكونوا براغي في آلة القمع، ومما يسهّل عليهم تسكين ضمائرهم "إن وجدتْ" ان شكل النظام وشعاره ديمقراطيان.

أمس قرأت أن اتحاد الأدباء والكتاب الروس منح درعَ التميّز هذا العام للرئيس السوريّ بشار الأسد. ليس التوقيت صدفة، تدعم الحكومة الروسية نظام حكم الأسد بما أوتيتْ، بكلّ خدمها وتابعيها ومنهم أدباؤها الملتئمون في نقابة تضم أكثر من سبعة آلاف كاتب وأديب، نقابة حلّت عليها ديمقراطية وانتخابات وتصويت لكنها في جوهرها لم تزلْ تبعاً لمن يخيفها، ولمن يمنحها مالاً، خادمة هذا التنين ذي الرأسين: الخوف والطمع.

ما معنى أن يتضامن مثقفون مع رأس نظام حكم يتهالك أمام غضب الجماهير، وقد بلغتْ العداوة بينه وشعبه إلى طريق اللاعودة؟

الدولة التي تمتلك اتحاد أدباء كهذا، سيطول طريقها إلى الديمقراطية الحقيقية لأن مثقفيها يشكلون أكبر عقبة في هذا الطريق، يمارسون كل الإعدادات الثانوية والشكلية لما هو ديمقراطيّ لكنهم في جوهرهم ليسوا إلا أفراداً تستعين بها مافيا المال التي وصلتْ للسلطة بذات الإعدادات الثانوية للأرملة المفترى عليها: الديمقراطية.

صعب أن يتغير جوهر الثقافة في هذه البلدان، ومنها بلداننا التي تُهدى فيها دروع لأشخاص متنفذين في السلطة لم يعرف عنهم اهتمام بالأدب "بالعكس للبعض منهم اهتمام كبير بما يناقض الأدب".

أمس واليوم وغداً مؤسسات ونقابات كثيرة تتقرّب حثيثاً من جوهر لا يستطيع أن تفارقه، من تبعية تجعلها مستريحة، آمنة ومكتفية مادياً، مطمئنة في فم التنين ذي الرأسين.

حين وقع القذافي في يد الثوار لم يجدوا معه الدروع التي مُنحتْ له من قبل اتحادات أدباء كثيرة، ولا أظنهم سيجدون مع الأسد درع "زملائنا" المثقفين الروس.

مضيق هرمز.. معركة الماء والنار

يراهن علماء ومفكرو الجيبولتيك، أن مستقبل الدول تحدده الجغرافيا، ومهما كان الحديث عن فواعل القوتين الصلبة والناعمة الأخرى فإنها لا ترقى إلى أهمية الجغرافيا وتأثيرها، كما أنها لن تعوض النقص الذي يكون بسبب فقدان الامتيازات الجغرافية.

مجاورة الماء والتحكم بمسيرته قضية قديمة جديدة أكسبت الكثير من دول العالم خصائص تميزها عن غيرها،من جهة الاكتفاء وسد الحاجة أو من جهة المنعة والقوة وكذلك من جهة القدرات التي يتيحها هذا الامتياز في صراع المصالح مع الآخرين.

د. نعمه العبادي

على الرغم من أن الحديث عن الماء فيما يتصل بتأمين الاحتياجات البشرية والزراعية هو الأكثر أهمية وخطورة في معارك الماء، إلا أننا نتحدث هنا عن الماء في معركة الهيمنة على الطرق والممرات المائية وتوظيفه في معركة المصالح الاقتصادية والسياسية.

إيران (الجمهورية الإسلامية) تعيش صراعا محتدما مع الغرب وأمريكا بالذات ومع جيرانها العرب منذ انتصار ثورتها عام ١٩٧٩،فالثورة التي أطاحت بالحليف الاستراتيجي للغرب في منطقة الخليج والصديق الحميم للكثير من الأنظمة العربية(الشاه) واستبدلته بنظام يرفع العداء لأمريكا والاستكبار العالمي شعارا له.

منذ انتصار الثورة عام ١٩٧٩ وإيران تتحدث عن مئات المؤامرات التي تحاك ضدها لإسقاط نظامها،ابتداء من أزمة الرهائن وانتهاء بالملف النووي وتداعياته والحصار الاقتصادي عليها والذي انفتح على القضية محل النقاش والمتصلة بتهديد إيران بإغلاق مضيق هرمز.

الخليج الممر المائي الأكثر أهمية في العالم والذي يربط القارات الثلاثة ويتيح حركة ملاحية عملاقة تتوازعها دول العالم المختلفة وتمر من خلاله مصالح تقدر بترليونات الدولارات، ويتحكم بالتجارة العالمية، والاهم من ذلك، يعد المنفذ الأساس لنقل الطاقة من مصادر إنتاجها إلى مناطق استهلاكها، ومضيق هرمز هو المنطقة الأكثر عمقا من الخليج والعقدة التي تتحكم بمسير الملاحة وحركة السفن فيه،لذلك يعتبر المنطقة الأكثر حيوية وخطورة في الخليج.

تملك إيران ساحلا طويلا على الخليج وساحلها يساوي ضعف ما تملكه دول الخليج مجتمعة والاهم في موقعها الجغرافي، قدرتها على التحكم بهذا المضيق الحيوي حيث تعتبره مضيقا إيرانيا وإن كانت القواعد الدولية تلزمها بالتعامل معه كممر دولي.

يتصاعد النزاع بين إيران وأمريكا التي تحاول حشد اكبر عدد من الدول في معركتها مع إيران لإضفاء صفة الشرعية عليها واعتبارها نزاعا مع المجتمع الدولي (بحسب أمريكا)، حيث يراد لإيران أن تتوقف عن برنامجها النووي،بدعوى انه يتجه إلى إنتاج أسلحة نووية،وانه يشكل خطرا على امن المنطقة والعالم.

إسرائيل رأس الحربة في التصعيد مع إيران، ومعها بعض الأنظمة العربية بمساندة أمريكا والغرب،لا تفتأ تتحدث عن خطر إيران مدعية انه موجه لها بالذات خصوصا بعد إشارات الرئيس الإيراني احمدي نجاد عن لا شرعية إسرائيل والقدرة على محوها من الخارطة،وقد تصاعد التهديد الإسرائيلي لردع إيران إلى مستوى الضربة الاستباقية التي تستهدف المنشآت الإيرانية لغرض تدميرها.

توجد مصفوفة أسئلة يتولد بعضها من الآخر تبدأ من التساؤل التالي: هل أن تصاعد وتيرة الصراع مع إيران سوف يصل إلى الحد الذي يدفعها إلى إغلاق مضيق هرمز؟ وهل أن الإغلاق ممكن لإيران؟ وكم من الوقت يمكن أن تصمد إيران في معركة غلق المضيق؟ وما هي المصالح التي يهددها غلق المضيق؟ وكيف تتصرف أمريكا والغرب أمام غلق المضيق إذا ما أقدمت عليه إيران؟ هل سيكون ذلك مفتاحا وشرارة لإشعال حرب في المنطقة تكون إيران احد أطرافها؟والى أين يمكن أن تمتد تداعيات هذه الحرب؟ وإذا لم تكن وجهة الأمور متجهة إلى حرب،فهل يكون هذا الإغلاق الورقة الرابحة التي تجبر أمريكا والغرب إلى الانصياع للمطالب الإيرانية؟ وكيف سيكون التعامل مع إيران الرابح في هذه المعركة؟أين ستكون مصالح العراق عند حدوث واحدة من الاحتمالات سابقة الذكر؟

لا يختلف اثنان على الأثر الكبير الذي يلحقه إغلاق المضيق بمصالح الغرب،فقد أفادت صحيفة «فايننشال تايمز»، بأن وزراء ومسؤولين عسكريين بريطانيين بارزين حذّروا من أن بلادهم ستفقد ما يقرب من نصف وارداتها من الغاز و ٨٤٪ من واردات الغاز الطبيعي المسال، إذا أقدمت إيران على إغلاق مضيق هرمز.

وقالت الصحيفة إن إيران تهدد منذ الشهر الماضي، إذا قاطع الاتحاد الأوروبي نفطها، بإغلاق مضيق هرمز الذي يمر عبره خمس إمدادات العالم من النفط الخام وثلث إمداداته من الغاز الطبيعي المسال، مضيفةً أن «خطر قيام إيران بإغلاق المضيق ارتفع مع توقف المصافي عن شراء نفطها، قبل القرار المتوقع من الاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات نفطية ضدها رداً على محاولاتها تطوير برنامج للأسلحة النووية».

ونسبت الصحيفة إلى القائد السابق لسلاح البحرية الملكية البريطاني ومستشار الأمن القومي لرئيس الوزراء البريطاني السابق غوردون براون، اللورد ويست، قوله إن «الانخفاض الحاد في إمدادات الغاز للمملكة المتحدة سيكون واحدة من القضايا الأكثر حرجاً إذا ما أقدمت إيران على إغلاق مضيق هرمز»، مشيراً إلى أنه «ليس لدي أدنى شك بأن هذا التوجه سيكون أكثر إشكالية بالنسبة للمملكة المتحدة ستجبرها على مواجهة الانخفاض الاقتصادي التدريجي الناجم عن ارتفاع أسعار النفط والغاز، عند عرقلة حركة الشحن عبر مضيقها.

وذكرت «فايننشال تايمز» أن إغلاق مضيق هرمز سيؤدي إلى توقف إمدادات الغاز من قطر بالنسبة إلى بريطانيا، التي شهدت وارداتها من الغاز الطبيعي المسال القطري ارتفاعاً بنسبة ٦٧٪ منذ العام ٢٠١٠.

لا يتوقف ضرر إغلاق المضيق عند قطر وبريطانيا،بل اغلب دول العالم، وهو الأمر الذي يفتح التساؤل الجدي:إلى إي مدى أصبح العالم مستعدا لمواجهة هذه المعركة مع إيران؟ هل يراهن على قدرته على منع إيران بعملية الغلق، أم يراهن على بدائل أخرى قادرة على تجاوز الخسائر والأضرار التي يلحقها الغلق؟ وإذا كان الواقع يشير إلى الجواب بالنفي لكلا الأمرين،فهذا يعني أن إيران قادرة على الغلق ولا يملك العالم بديلا عن هرمز،فما هو السيناريو المتوقع؟هل يمكن أن تستمر لعبة جر الحبل مع إيران إلى اللانهاية؟هل من نهاية وسطية ترضي الأطراف جميعا يمكن أن توقف هذا القلق المزعج الملقي بظلاله على المنطقة من سنين جراء الصراع مع إيران؟

يوجد من يرى أن أمريكا تسعى بقوة إلى إبقاء توتر في منطقة الخليج يتيح لها تواجد مريح ومرحب به من قبل دول الخليج العربي ومبررا دوليا،ولذلك فان إذكاء الصراع مع إيران بالطريقة التي لا توصل الأمور إلى قطع شعرة معاوية كما يقال هو أمر ضروري من وجهة نظرهم،وان هذا التواجد بحسب الاستراتيجيين الأمريكيين حيوي وفعال للأمن القومي الأمريكي ولضمان التحكم أو على الأقل التواجد قرب اكبر مصادر الطاقة في الأرض.

يقف إلى جانب هذه الرؤية تصور آخر يدعي أن إسرائيل منخرطة أيضا بلعبة الاقتراب إلى الحافة ثم الرجوع عنها،وان عملية التصعيد والتخويف ضرورية لمزيد من الإنفاق العسكري والأمني وسيطرة المتطرفين من اليهود في السلطة وإبقاء أبواب الدعم والمساندة لإسرائيل مشرعة وذلك باعتبارها تحت التهديد الدائم،وان لونا من الابتزاز والمساومة وصفقات الليل يمكن أن تستثمر بأعلى صورها مع كل المتوجسين من إيران النووية القوية،الأمر الذي يزيد من زخم إسرائيل في المنطقة ويدخلها في إطار التفكير ولو الخفي كعامل توازن ضروري من باب (عدو عدوي صديقي)، أو على الأقل كوسيلة لترويض الطموح الإيراني (بحسب بعض الأصوات الخليجية).

قد يوحي هذا المنظر المأزوم أن أحسن التقادير يعني بقاء الحال على ما هو عليه ولا يمكن التفكير بخطوات اكبر تصالحا،ولذلك ترجع موضوعة التفاوض على الملف النووي الإيراني إلى سيرتها الأولى مع التوقف عن تصعيد لهجة العقوبات والتخويف لإيران مقابل مبادلة إيران للعالم بالمزيد من الوضوح والصراحة والاقتراب إلى المناطق الوسطى،إلا أننا وفي ذروة هذا الصراع وخطورته نرى إمكانية التفكير من الأعلى من قبل جميع الأطراف،فلماذا لا يتم قبول إيران النووية شريطة اخذ ضمانات كبيرة في مقدمتها عدم استخدام هذا السلاح أو الأسلحة التقليدية في تهديد جيران إيران وحتى إسرائيل، إلا في حالة الدفاع عن النفس؟ ولماذا لا يتم دمج القدرات الإيرانية في منظمة التجارة العالمية والاستفادة الكاملة من القدرات الإيرانية الهائلة؟ولماذا لا تحول إيران من عنصر إقلاق في الخليج إلى ضمانة أمنية له؟ وهل من موانع إذا ما تقاربت الدول العربية من إيران ويتم تسوية الكثير من مشكلات المنطقة بطريقة عقلائية تخدم مصالح الجميع؟

أدعو إلى الاستفادة من الحكمة التي تقول: (رب ضارة نافعة)،ليتوجه العالم بجدية وخصوصا دول الخليج (إيران والعرب) إلى البحث في الأشكال والتصورات التي اشرنا إليها كبدائل أو كخيارات ايجابية يمكن أن يتم العمل عليها بدلا من الاستهلاك في لعبة جر الحبل غير المجدية.

مدير المركز العراقي للبحوث والدراسات

أن أحسن التقادير يعني بقاء الحال على ما هو عليه ولا يمكن التفكير بخطوات اكبر تصالحا، ولذلك ترجع موضوعة التفاوض على الملف النووي الإيراني إلى سيرتها الأولى مع التوقف عن تصعيد لهجة العقوبات والتخويف لإيران مقابل مبادلة إيران للعالم بالمزيد من الوضوح والصراحة والاقتراب إلى المناطق الوسطى

كاريكاتير

■ عادل صبري

لماذا التهافت على السلطة؟

محمد عبد الأمير عبد

من بين الأسئلة الكثيرة التي علينا أن نجيب عليها هل نحن صُناع طغاة؟ وهل نمتلك القدرة على تجاوز القيود التي تحيط بنا لكي نتجاوز مهنتنا التي توارثناها منذ قرون طويلة وهي مهنة العبودية للآخر والطاعة العمياء له؟

تبدو هذه الأسئلة حاضرة في أذهان البعض وغائبة عن البعض الآخر، وحضورها هنا وغيابها هناك لا يعني إنها خارج الحسابات ومحطة مجهولة،بل علينا أن نتوقف أمامها ونجعلها أحد أعمدة التقويم الصحيح بدل أن نرمي بها على شماعة الوهم نفسه.

والبعض منا بعد التغيير الذي حصل عام ٢٠٠٣ بزوال الدكتاتورية والسعي لتأسيس نظام ديمقراطي، حاول البعض منا أن يرسم صورة جديدة لواقع سياسي عراقي ربما كان من الصعب تخيل الديمقراطية وشكلها في بداية الأمر لدرجة إن البعض حاول تكفير الديمقراطية وجعلها من المحرمات خاصة وإنها جاءت من الخارج مفروضة على حد زعم البعض، ورغم هذا فإنها كانت خياراً للأغلبية من أبناء الشعب الذين وجدوا أنفسهم رغم كل شيء يتدافعون من اجل حبر الديمقراطية البنفسجي الذي أصبح عنوان الديمقراطية في العراق.

كان البعض يتمنى أن يجد ما يشاهده في ديمقراطيات العالم الذي نراها، نجد حكومة تقابلها حكومة ظل أو معارضة، لكن الديمقراطية العراقية ظلت تسير بقدم واحدة فقط، ونتائجها لم تكن قد أنضجت بعد مفهوم الديمقراطية الذي نعرفه ويعرفه الجميع، لم تكن ديمقراطيتنا سوى سلطة،والديمقراطية عندما تتحول إلى سلم للوصول للسلطة تفقد الكثير من خواصها وبريقها بل وتفقد حتى حروفها وتتحول لمفهوم آخر لا ينتمي للديمقراطية، بقدر ما ينتمي لمفاهيم السلطة نفسها.

لهذا لم تكن الديمقراطية العراقية ديمقراطية صناديق ومخرجات ناخبين بقدر ما كانت آلية لابد منها لتقاسم السلطة بين أطراف عدة.

لهذا كانت مسيرة الديمقراطية في البلد تتعثر دائماً وتصطدم برغبات الآخرين من الذين لم يقتنعوا بالقسمة ويجدون بأن ثمة أشياء أخرى بحاجة لأن يتقاسمونها،وهذا ما جعلنا نعيش فراغات كثيرة لعل أخطر هذه الفراغات هو فراغ الهوية التي يحاربنا البعض فيها،حرب الهوية قد تكون خفية لكنها الأكثر خطورة على الجميع بما فيهم صُناع هذه الحرب وحمالي حطبها.

وإذا ما نظرنا لمخرجات العملية السياسية في العراق حتى الآن سنجد بأنها الأكثر إستقراراً لأنها تسير وفق الخطة المرسومة لها بتقسيم الشعب العراقي ومن ثم تقسيم المُقسم نفسه على نفسه، من يتذكر منا بعد تهاوي الدكتاتورية تم تقسيم الشعب العراقي لعرب سُنة، وعرب شيعة وأكراد وتأسس وفق هذا التقسيم مجلس الحكم، جاءت انتخابات ٢٠٠٥ لتكرس ما حدث، وفي إنتخابات ٢٠١٠ تجاوز الشعب الطائفية لكنها بقيت نهجاً للقوى السياسية التي لا يمكن لها أن تجد كراسيها إلا من خلال الطائفة، وما بين عام ٢٠٠٣ وحتى يومنا هذا سارت الديمقراطية العراقية بقدم واحدة، وقطبية واحدة هي قطبية السلطة وغابت المعارضة أو حكومة الظل.

إذن نحن كشعب عراقي مستهدف بهويته، وهذا الاستهداف لم يكن خارجياً بل هو من داخل العراق ومن قوى عراقية قضت أغلبها عقود من الزمن في بلدان خارجية، وتعرف جيداً بأن إدارة العراق تتطلب تفكيك المجتمع بغية السيطرة عليه، وما نسمعه اليوم من خلافات بين بعض هذه القوى ما هو إلا مشهد من مشاهد التقسيم للمجتمع وليس أزمة كما يسميها البعض، خاصة وإن نتائجها لن تلحق ضرراً بأي طرف من أطراف العملية السياسية بقدر ما إنها ستلحق الضرر الأكبر بالمواطن العراقي الذي يدفع فاتورة باهضة جداً لتهافت البعض على السلطة.

لماذا هذا التهافت على السلطة؟ هل هو شعور بتقديم الخدمة للمواطن؟ أم حب الاستحواذ على السلطة؟ بكل تأكيد هو حب الإستحواذ خاصة وإن السنوات الماضية من الديمقراطية أثبتت بأن هنالك فساداً كبيراً جداً أفقد الشعب عشرات المليارات من الدولارات التي لو صرفت في مجالاتها الحقيقية لبات العراق اليوم في حال آخر.

قرّرنا ما هو آت!

عمر السراي

لست مدافعاً عن أي شخص فيكفي ما قاله المسيح "من كان منكم بلا خطيئة فليرجمها بالحجر".

"لنحتكم للقضاء".. جملة جميلة ترددها على مرّ الأزمان قوى واثقة من هيمنتها المفرطة.. منذ غاليلو الذي يحاكمه قانون الكنيسة الجائر.. حتى تمسكه بـ (لكنها تدور) لأن الأرض ما وقفتْ يوماً وما دارت حولها الشمس بل العكس.

وفي الحديث عن العراق.. البلد المتطور بقضائه على مرّ الأزمان.. كيف لا وحمورابي كتب أولى الشرائع التي لا ندري هل طبقت بسلطة ثقافة البابليين وحبهم للعدل أم بقبضة حمورابي الحجرية آنذاك. ومع اعتزازنا ورغبتنا كمواطنين للاتجاه نحو القضاء.. فقط أود التنويه.. إلى أن مصر حين آمنت بربيعها العربي حافظت على أهم مؤسستين هما الجيش والقضاء.. لا لأن القوى الخارجية أرادت ذلك.. بل لأن القضاء المصري منذ عقود كان مع الحق وكان جريئاً بحيث لم يعط خرقاً في عمله وكان الظلم الذي يلحق بالناس من جراء التحريات التي يتوجب عليه الالتزام بها.. وفي العودة إلى الوراء قليلا.. والبحث في تاريخ أميركا نرى أن ديمقراطية الدولة التي نشأت بقوة صنعتها قاعدة مؤمنة بالتماسك واختارت مؤسسة القضاء حكما عليها منذ التأسيس حتى وصفت أميركا وللآن بأنها دولة القضاة السبعة.. حيث سلطتهم تفوق سلطة البيت الأبيض..

السؤال هنا: كيف للعراقي أن يطمئن للقضاء، والمؤسسة التي تنتج القضاة مازالت غير قادرة على نزع فتيل الخوف من قلوبهم.. ألم تمرّ على العراقيين محاكم مثل محكمة المهداوي وفيها رأوا أجواء الانفعال التي سحلت الجثث على الجثث رغم ظلم من طُبّق فيه القانون.. وكيف يثق المواطن بالقضاء، ومحاكم النظام الديكتاتوري السابق التي كانت تحاكم وفق مزاجها ويوقع القضاة بشغف على قرارات الإعدام والاعتقال بضغط السلطة كما يوقع الموظف في سجل الحضور الصباحي.. وكأن صورة المحاكمة الصورية التي أجراها القوميون لعبد الكريم قاسم لم تُزل من الأذهان.. أليس (عواد البندر) رئيس محكمة الثورة من أوائل من حوكموا بقانون العراق الجديد؟

أذكر ما جاء في قوله.. فقد طلب أن يعفى من الحكم لأنه قاضٍ وما جاء من أحكامه كان وفق قانون ستّه السياسي لا هو.. لكنه حوكم لأن قضاءنا العراقي رأى وقرر ذلك وهو صاحب البصيرة في ذلك.. وعندها سددت الضربة القاصمة للقضاء في زمن الطاغية.. فكيف لنا أن نحتكم لقضاة مزامنين ومجايلين؟! والحل كان بالاحتكام للمؤسسات الدولية لتدعيم قضائنا.. لكنه لم يكن يوائم نفسية المنتصر.

وهنا سؤال ثانٍ: متى يتذكر العراقيون القضاء؟ أو بصورة أدقّ.. مَنْ من العراقيين يصرُّ على القضاء؟ دائما يطالعنا التاريخ.. بأن المستفيد لأقصى درجة هو المتجه نحو هذا المفصل.. لأنه ضمن النتائج.. وهل لنا أن نستند إلى القضاء العراقي ومازالت القوانين القمعية ملزمة؟! وكأن تسع سنوات من التغيير لم تكفِ لسنّ غيرها.. بل أن المشرع العراقي أسهم في تقديم قوانين يكون قانون الطوارئ أقل وطأةً وأسهل منها.. فهي تدين حتى الضحية! وهو ما علينا مناقشته بقوة..

قرارات مجلس قيادة الثورة مازالت نافذة.. ومازال القاضي العراقي الذي يهدد بعائلته وأهله وراتبه فريسة لحامل السلاح.. والقضاء العراقي لا يمتلك الأدوات الكافية لعمله.. وأولها أن لا يمتدح بصورة كبيرة فيشعر المواطن بالشك وهو ما بات واضحاً من قبل سياسيين في الآونة الأخيرة.

كلنا نخشى على القضاء من السياسة.. إلا أن السياسة تخشى من بعضها البعض بسبب عدم سيطرتها التامة على القضاء؛ وذلك لم يمنع أي سياسي عراقي بأن يضرب بالعصا التي ضرب بها سابقاً خصوصا ونحن ما زلنا فريسة لصوت الناطق باسم مجلس قيادة الثورة المنحل حين يصرخ بـ (قرّرنا ما هو آت).